مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد -19 - دراسة قانونية تحليلية-

The role of civil society organizations in achieving social solidarity in light of covid -19 -Legal and analytical study-

د. حفيظة مبارك
hafedamebarek @yahoo.fr
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

تاريخ الإرسال: 18–12–2020 تاريخ القبول: 06–06–2021

I. الملخـــص:

لقد أفرزت جائحة كوفيد –19، التي اجتاحت معظم أنحاء العالم في أواخر السنة المنصرمة، أوضاعاً في المجتمعات العربية والغربية على حد سواء، تأثر معها الوضع الاقتصادي، والمراكز المالية للأفراد والمؤسسات ـــحيث تشير الإحصائيات– حسب مصدر اوكسفام – إلى أنّ نسبة الفقر تجاوزت النصف بليون، الأمر الذي دفع منظمات المجتمع المدني إلى محاولات جادة، لاحتواء الوضع، وإسعاف المتضررين بشكل خاص من المخلفات، والآثار السلبية للجائحة.

تتناول هذه الدراسة إبراز دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد–19، وهذا انطلاقاً من التأطير القانوني لهذه المنظمات على المستوى الدولي والوطني، حيث حظي التشريع الجزائري مؤخراً بمجموع تعديلات دستورية هامة من شأنها أن تفتح آفاقاً أمام منظمات المجتمع المدني، وتيسر أداء وتحقيق

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

الأدوار المنوطة بها، والذي يمثل التكافل الاجتماعي ذروة سنامها. تناولت الدراسة أيضاً بالعرض والتحليل تقرير المنظمة العالمية للمجتمع المدني (**CIVICUS**) بخصوص التضامن في عصر كوفيد–19 والصادر في نوفمبر 2020 حيث قدّم التقرير تقييماً لنشاط المنظمات على المستوى العالمي. تناولت الدراسة أيضاً عرض تجربة منظمات المجتمع المدني في الجزائر، ومدى إسهامها في التوعية بجائحة كوفيد–19 وتحقيق التكافل الاجتماعي.

كما تمّ تسليط الضوء على أهم العقبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني وتحول دون التحقيق الأمثل للتكافل الاجتماعي كما اقترحت الدراسة مجموعة من الحلول العملية لتجاوز تلك العقبات.

خلصت الدراسة إلى أنّ منظمات المجتمع المدني قد ساهمت على المستوى العالمي والوطني في احتواء الأوضاع السلبية التي خلفتها الجائحة على مختلف الأصعدة من خلال: تبني الأزمة الصحية والمساهمة في التوعية، كذلك من خلال الإنقاص من حالات العجز والضعف الذي آلت إليه المؤسسات والأفراد وتحقيق التكافل الاجتماعي، وهي مع ذلك تواجه عقبات تحول دون الوصول إلى التكفل الأمثل بمثل هذه الأوضاع لعدة أسباب أهمها: نقص العمل الطوعي، ضعف التمويل، وعدم التأهب لحالات الطوارئ، وهو الأمر الذي ينبغي أن تأخذه هذه المنظمات بعين الاعتبار في سبيل تحقيق دورها الاجتماعي من خلال اكتساب الخبرات من مثل هذه الأزمة الصحية وغيرها من النكبات مستقبلا، لتتمكن من تجاوز المعوقات التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليص دورها في تحقيق التكافل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: مجتمع مدني، منظمات، تكافل اجتماعي، كوفيد 19، جمعيات.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

Abstract:

The COVID 19 pandemic, which swept the world last year, has influenced the economic situation and financial of individuals and institutions of both Arab and Western societies, where statistics according to the source of **Oxfam** indicates that the poverty rate exceeded half a billion.

This study examines the role of the civil society organization light of the pandemic based on the legal framwork of these organization at the international and national level which Algeria received a series of important constitutionnel amendments.

The study presented the analysis of the report of the world organization for civil society and experience of Algeria, it presented also the obstacles faced by these organization as well as proposed solutions to overcome them.

The study concluded that civil society organization at the internationel and national level contribute to raising awarness reducing disabilities and achieving social solidarity despite the obstacles they face as the study put foward a set of solutions to overcome them.

Keywords:

Civil societies, Organisations, social solidarity, COVID 19, associations

المقدمـــة:

يثير موضوع المجتمع المدني جدلاً واسعاً، ويطرح عدة إشكالات فلسفية، ونظرية حول نشأة مؤسساته، وأهدافها في ظل علاقة الدولة بالمواطن، ومهام الدولة الحديثة، وبروز مفاهيم الديمقراطية التشاركية؛ حيث أنّ هذه المؤسسات تشكل الوسيط المباشر بين الدولة والمواطن.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

وبعيداً عن الإشكالات الفلسفية، والنظرية حول المجتمع المدني ومؤسساته على أهميتها، ودورها في ترسيخ مفاهيم واضحة لهذه المؤسسات إلاّ أنّنا سنركز في هذه الدراسة على القدر المشترك نظرياً وواقعياً، والمتمثل في أهداف هذه المؤسسات التي تجسد دورها العملي، والواقعي التي من أهمها: تحقيق الصالح العام، والاستقرار، والتكافل الاجتماعي.

ولقد شهدت مختلف دول العالم العربية والغربية في أواخر السنة المنصرمة، تفشي جائحة كوفيد –19، وكانت "منظمة الصحة العالمية" قد أعلنت في 11 مارس/آذار 2020 أنّ تفشّي مرض "كوفيد–19" الناتج عن فيروس "كورونا" المستجد – الذي ظهر للمرة الأولى في ديسمبر/كانون الأول 2019 في مدينة ووهان الصينية – قد بلغ مستوى الجائحة، أو الوباء العالمي.[1]

وقد أفرزت الجائحة كما تقدم أوضاعاً في مجتمعات الدول المتضررة؛ تأثر معها الوضع الاقتصادي، واختلت المراكز المالية للأفراد والمؤسسات، حيث تقدر الأمم المتحدة أنّ ما يقرب من نصف عمال العالم، قد يفقدون وظائفهم بسبب الاقتطاعات، والآثار الاقتصادية الأخرى الناجمة عن تفشي المرض (UN News COVID–19,2020)، وتشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي لعامي 2020–2021 بخصوص آفاق النمو أنّ العالم قد دخل في حالة ركود بمستوى أسوء من سنة 2009 (Opening Remarks at apress Briefing by Kristalina) كما أنّه من المتوقع أن تنكمش الاقتصاديات الناشئة، والنامية بنسبة 1,0– بالمائة، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2,2– بالمائة في عام 2020 (World Economic Report 2020) وسيكون التأثير للوباء على الحياة الاجتماعية للأفراد، والمجتمعات والأمم وفقاً لتوقعات الاقتصاد

[1] –https: //www.hrw.org/ar/news/2020/03/19/33965

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

العالمي، وستهوي جائحة كوفيد–19 ب 49 مليون شخصاً إلى حافة الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2020.[1]

الأمر الذي دفع منظمات المجتمع المدني من: جمعيات خيرية، وجمعيات، ومنظمات نسوية، ونقابات مهنية، وجمعيات حقوقية، وجمعيات ثقافية وفنية وأدبية، ومراكز ومنتديات فكرية وبحثية، إلى محاولات جادة لاحتواء الوضع الوبائي المتفشي، وإسعاف المتضررين من المخلفات والآثار السلبية خاصة المالية منها؛ تحقيقاً للتكافل الاجتماعي كأهم هدف لتلك المنظمات.

– فكيف أسهمت منظمات المجتمع المدني في احتواء الوضع الوبائي –جائحة كوفيد 19– وتخفيف الآثار السلبية التي خلفتها لتحقيق التكافل الاجتماعي؟

– ما تقييم نشاط منظمات المجتمع المدني في مواجهة جائحة كوفيد–19 في تحقيق التكافل الاجتماعي على المستوى الدولي والوطني؟

– ما هي أهم المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد–19، وكيف يمكن لها تجاوزها ومواجهة تحديات الأزمات والنكبات الطارئة؟

أسعى من خلال هذه الدراسة للإجابة على الإشكاليات المطروحة باتباع المنهج التحليلي، ومن أهم الأهداف التي تبوء بتحقيقها:

[1]– منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك): الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد–19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي –الآفاق والتحديات– www.Sesric.org

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

– التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في إرساء مجتمع يتمتع بالرفاه، وتحقيق العدالة بين أفراده على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

– إبراز دور منظمات المجتمع المدني على المستويين العالمي والوطني، في مواجهة الآثار السلبية لجائحة كوفيد–19، لا سيما المالية منها.

– تثمين دور منظمات المجتمع المدني، وبالتحديد الجمعيات في التعامل مع الأزمات والنكبات.

– تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من خلال عرض الأحكام القانونية، والتعريف بها، وبيان الإجراءات والتسهيلات، التي من شأنها أن تقلّل من صعوبات تأسيس الجمعيات على المستوى الإجرائي.

تناولت في الإجابة عن إشكالية الموضوع الرئيسة والفرعية، وتحقيق أهدافه ثلاث عناصر رئيسية، حيث أتعرض لـــ:

1. مفهوم المجتمع المدني ومنظماته، مع تحديد أهم مكوناته، وأركانه.

2. الإطار الحقوقي والقانوني لمنظمات المجتمع المدني، وذلك على المستوى الدولي من خلال مواثيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، والمستوى الوطني من خلال الدستور الجزائري لسنة 2016، وكذا نسخة مشروع تعديل الدستور لسنة 2020، والتي تضمنت إضافات وتعديلات تتعلق بالمجتمع المدني محل موضوع الدراسة.

3. إسهامات منظمات المجتمع المدني (OSCs) في تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد –19، حيث أتعرض ههنا إلى الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني، والذي يُعد من أهم أهداف نشأتها، والمتمثل في تحقيق التكافل الاجتماعي من توفير الخدمات الخيرية، لمساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع (الأسر الفقيرة، الأسر التي تعاني الإعاقة أو الأمية، العاملون في القطاع غير الرسمي، النساء، الأسر التي

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

لديها أطفال صغار، المهاجرون، اللاجئون، نزلاء السجون...)، وأتعرض ههنا إلى مقاربة التكافل الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية لأصل إلى نقاط التقاطع والتواصل بين كل من القطاع الحكومي، ومنظمات المجتمع المدني في مجال توفير الخدمات الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي، مع اختصاص المجتمع المدني بسرعة، وفعالية الآداء، والقرب من المواطن.

4. أتناول في نفس السياق بالتحليل والمناقشة تقرير المنظمة العالمية للمجتمع المدني The Global Alliance of Civil Society (CIVICUS) بخصوص: "التضامن في عصر كوفيد –19– Solidarity in the time of Covid"

5. 19، CIVICUS' New Report" والذي تضمن تقييما لنشاط منظمات المجتمع المدني على المستوى العالمي.

6. لأصل إلى إسهامات منظمات المجتمع المدني (OSCs) في الجزائر، لتحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد–19، وذلك بتتبع نشاطات الجمعيات في الجزائر كتجربة في مواجهة الآثار السلبية التي خلفتها الجائحة، ومدى تحقيقها للتكافل الاجتماعي.

7. تتبعت في الأخير العقبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التكافل الاجتماعي وسبل تجاوزها من خلال عرض بعض الحلول العملية

أنهيت الدراسة بخاتمة أدرجت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته، وألحقتها بقائمة المصادر والمراجع المعتمدة.

1. مفهوم منظمات المجتمع المدني:

لقد أعطى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منظمات المجتمع المدني تعريفا باعتبارها: "جهاز فاعل غير حكومي لا يهدف إلى توليد الربح، أو الوصول إلى السلطة." [1]

[1]– شبكة المنظمات غير الحكومية، 2008. www.annd.org

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

وعرّفها هاماك بأنّها: "مؤسسات مستقلة تُدار ذاتياً، وتُعين الناس على إنجاز أشياء محدّدة في مجالات الصحة، والتعليم والأهداف المجتمعية والثقافية والدينية والحقوقية، وهي لا توزع الأرباح على المساهمين."[1]

كما نجد أن اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية قد حدّدت المراد بالمنظمة في نص المادة 10 حيث جاء فيها: "في هذه الاتفاقية يراد بكلمة "منظمة" أيّة منظمة للعمال، أو أصحاب العمل تستهدف تعزيز مصالح العمال، أو أصحاب العمل، والدفاع عنها."

ولقد جاء في تعريف المجتمع المدني أنّه: "عبارة عن منظمات مستقلة عن الدولة، والتي تقوم بنوع من الخدمة في المجتمع مثل: الجمعيات الأهلية والخيرية..."[2]

كما عُرّف بأنّه: "نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح، والمنافع، والتعاقد، والتراضي، والتفاهم، والاختلاف، والحقوق، والواجبات، والمسؤوليات ..."[3]

ويعرفه الحبيب الجنحاني بأنّه: "مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية، والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماية من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات

[1]– فرانك آدلوف، ترجمة: عبد السلام حيدر: المجتمع المدني، النظرية والتطبيق السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص 116.

[2]– الجابري محمد عابد: المجتمع المدني تساؤلات وآفاق، دار توبقال للنشر، المغرب، 1998م، ص42.

[3]– عبد الرحمن الصوفي بالاشتراك مع: محمود محمود عرفان: دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات) مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، ص 72.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

الضعيفة، ورغم أنّه يعلي من شأن الفرد، إلاّ أنّه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات."[1]

فالمجتمع المدني طبقاً لهذا المفهوم يعتبر: [2]

– كياناً منظماً يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام، أو المهنة، أو العمل التطوعي.

ولا تستند فيه العضوية إلى عوامل الوراثة وروابط الدم، والولاءات الأولية مثل الأسرة، والعشيرة والطائفة، والقبيلة، إذ أنّه يقوم على الفعل الإرادي الحر والطوعي، عكس الجماعات القرابية.

– مستقلاً عن إشراف الدولة المباشر في التنظيم، والعمل.

وتمثل هذه المنظمات مكونات المجتمع المدني وهي: [3]

– النقابات المهنية والعمالية.

– الحركات الاجتماعية.

– الجمعيات الأهلية، والجمعيات التعاونية.

– نوادي هيئات التدريس بالجامعات.

– مراكز الشباب، والاتحادات الطلابية.

[1]– الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد: 03، المجلد السابع والعشرون، 1999، ص36.

[2]– انظر، عبد الرحمن الصوفي بالاشتراك: المرجع السابق، ص 73 وما بعدها.

فيروز زرارقة: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الاجتماعية، (مجلة علمية دورية محكمة تصدرها جامعة سطيف 1) العدد: 18، جوان 2014، ص 24.

[3]– عبد الرحمن الصوفي بالاشتراك: المرجع السابق، ص73.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

– الغرف التجارية، والصناعية، وجماعات رجال الأعمال.

– المنظمات غير الحكومية الدفاعية، والتنموية، كمراكز حقوق الانسان، والمرأة، والتنمية، والبيئة.

– مراكز البحوث، والدراسات، والجمعيات الثقافية.

ويمكن بناءً على ما تقدم تحديد أركان المجتمع المدني فيما يلي: [1]

– شرعية وقانونية الوضع.

– العضوية الاختيارية.

– الاستقلالية التي تدعم قدراتها الذاتية في أن تحكم نفسها بنفسها.

– المشاركة الحرة التطوعية.

– البناء التنظيمي المرن، الذي يرتبط بقيم الأعضاء لتنظيم مشاركاتهم الحرة.

– الارتباط بالسياق الحضاري، والاجتماعي المحلي.

2. الإطار الحقوقي والقانوني لمنظمات المجتمع المدني:

1.2 على المستوى الدولي:

تُشكل النصوص القانونية الواردة في مواثيق القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطلق الأول، والمصدر الأساس الذي اعتمدته نصوص القوانين الوطنية، لتأطير نشأة منظمات المجتمع المدني قانونياً وحقوقياً.

حيث نجد أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قد حوى العديد من البنود المتعلقة بالمجتمع المدني، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

[1] – انظر، عبد الرحمن الصوفي بالاشتراك: المرجع السابق، ص75.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

جاء في نص المادة 20: "(1) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات، والجماعات السلمية.

(2) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما."

وفي هذا دلالة واضحة على حرية الاشتراك في الجمعيات، وفك أي قيود مانعة، أو ضاغطة للانضمام لجمعية ما. وتأكيداً على هذا المعنى جاء في نص المادة 30 من نفس الإعلان: "ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة، أو جماعة، أو فرد أي حق في القيام بنشاط، أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق، والحريات الواردة فيه."

كما نصت المادة 03 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن: "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال، والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد."

وفي نص المادة 22 من نفس الوثيقة: "(1) لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات، والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه."

وفي سياق عدم تقييد حق إنشاء جمعيات، والاشتراك فيها نصت المادة 05 من نفس العهد على:

"(1) ليس في هذا العهد أي حكم يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على حق لأي دولة، أو جماعة، أو شخص بمباشرة أي نشاط، أو القيام بأيّ عمل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق، أو الحريات المعترف بها في هذا العهد، أو إلى فرض قيود عليها أوسع من تلك المنصوص عليها فيه.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

(2) لا يقبل فرض أي قيد، أو أي تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف، أو النافذة في أيّ بلد تطبيقاً لقوانين، أو اتفاقيات، أو أنظمة، أو أعراف بذريعة كون هذا العهد اعترف بها في أضيق مدى."

وفي نص المادة 2/22 من الوثيقة نفسها:

"لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون، وتُشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي، أو السلامة العامة، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات، المسلحة، ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق."

كما جاء في نص المادة 1/8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

"تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي:

(أ) حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين، وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية، على قصد تعزيز مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها، ولا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأيّة قيود، غير تلك التي ينص عليها القانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي، أو النظام العام، أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

(ب) حق النقابات في إنشاء اتحادات، أو اتحادات حلافية قومية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية، أو الانضمام إليها.

(ج) حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي، أو النظام العام لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم."

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

وبتتبع هذه النصوص نجد أنّها قد كفلت حق الاشتراك في جمعيات، وإنشاء منظمات خاصةً تلك المتعلقة بالمنظمات العُمّالية، ونقابات العمل، في إطار تحقيق الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي. وهو ما أكدته اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، حيث جاء في نص المادة 02 من الباب الأول منها المتعلق بالحرية النقابية:

"للعمال وأصحاب العمل دون تمييز من أيّ نوع، الحق في إنشاء ما يختارونه هم أنفسهم من منظمات، ولهم كذلك دون أن يرهن ذلك بغير قواعد المنظمة المعنية، الحق في الانضمام إلى تلك المنظمات، وذلك دون ترخيص مسبق."

وفي نص المادة 03 من نفس الباب:

" 1. لمنظمات العمال وأصحاب العمل حق وضع دساتيرها وأنظمتها، وانتخاب ممثليها في حرية تامة، وتنظيم إدارتها ووجوه نشاطها، وصياغة برامجها.

2. تمتنع السلطات العامة عن أيّ تدخل من شأنه أن يحدّ من هذه الحقوق، أو يحول دون ممارستها المشروعة."

فقد أكدت نصوص اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، على عدم فرض أي قيود على حق إنشاء المنظمات العمالية والنقابات، كما فرضت في مقابل ذلك على العمال، وأصحاب العمل ممارسة هذا الحق في إطار احترام القانون الوطني، الذي لا يجوز له بأي حال من الأحوال أن ينتقص من الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. (م08/1،2)

وخولت المادة 05 من نفس الاتفاقية في إطار إنشاء النقابات، حق إنشاء اتحادات حلافية، والانضمام إليها حيث جاء فيها: "لمنظمات العمال، وأصحاب العمل حق

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

تكوين اتحادات واتحادات حلافية والانضمام اليها، كما أنّ لكل منظمة أو اتحاد حلافي من هذا النوع حق الانتساب إلى منظمات دولية للعمال، وأصحاب العمل."

وفي قراءة تحليلية لما جاء في مواثيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بحق الاشتراك في الجمعيات وإنشائها، وكذا الانضمام إلى النقابات، والمنظمات بصفة عامة، والمنظمات والنقابات العمالية بصفة خاصة؛ نجد أنّ تلك النصوص قد أجمعت على إقرار حق الاشتراك في الجمعيات، وإنشاء المنظمات، والنقابات دون تمييز بين الرجال والنساء، أو أي نوع آخر من أشكال التمييز، الذي قد يكون أساسه العرق أو الدين، أو اللون...كما أنّها اتفقت على شرط أساسي في إقرار هذا الحق، وهو عدم إخضاعه لقيود من شأنها أن تحد من ممارسته، وأنّه لا يخضع في تقييده إلا للقانون الوطني، الذي لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يمس الضمانات المقرّرة لممارسة حقوق الإنسان، خاصة إذا علمنا أنّ حق الاشتراك في الجمعيات، وإنشائها، وإنشاء المنظمات، والانضمام إليها يُعد من الحقوق المدنية والسياسية، والتي اصطلح على تسميتها بحقوق الجيل الأول، وأنّ سعي المجتمع الدولي لتحقيقها ليس بالجديد، وأنّه من بديهيات حقوق الإنسان، التي لا ينبغي أن تُهمل في واقعنا المعاصر، الذي يشهد تحديات عظمى في الاعتراف بحقوق الإنسان في ظل التطور الهائل في المجالات العلمية، والتكنولوجية، وحمايتها على نطاق أشمل وأوسع.

في هذا السياق جاءت نصوص القانون الدولي لحقوق الانسان مقرّرة ومؤكّدة على ممارسة الحق في الاشتراك في الجمعيات، وإنشاء المنظمات، والانضمام إليها من أجل حماية مصالح المشتركين، وتحقيق الرفاه الاقتصادي لهم.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

2.2-على المستوى الوطني:

نص الدستور الجزائري 2016 لا سيما النسخة المعدلة[1] منه على ما قرّرته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بحق الاجتماع، والاشتراك، وتكوين جمعيات لتحقيق المنفعة العامة، ويمكن التطرق إلى ما نص عليه الدستور فيما يلي:

إنشاء منظمات المجتمع المدني ضمنه الباب الثاني من الدستور تحت عنوان: الحقوق الأساسية والحريات العامة حيث جاء في نص المادة 3/15 من دستور 2016 على: "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية." وأضافت المادة3/16 من مشروع تعديل الدستور 2020: "لا سيما من خلال المجتمع المدني."

وتشجيع الدولة على نشاط المجتمع المدني، يرجع لكونه شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، ولما يحظى به من القرب من المواطن، وسهولة التواصل معه لمعرفة منافعه، ومصالحه الحيوية. هذا وقد أولى الدستور الجزائري 2016 وتحديداً مشروع تعديله 2020 المجتمع المدني بمؤسساته مكانة وأهمية على غرار مختلف التشريعات التي تسعى من خلال هذا المكوّن الحيوي للدولة المدنية الحديثة، لتحقيق الديمقراطية التشاركية.

ويرجع ذلك إلى جملة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمات المجتمع المدني، أهمها: [2]

- العمل على تصدي المشكلات والأخطار التي تواجه المجتمع.
- المساهمة في تطوير مجالات مختلفة في الدولة كالتعليم والصحة...

[1]– انظر، الجريدة الرسمية، العدد 54، السنة: 57، 28 محرم 1442هـ/ 16 سبتمبر 2020م، ص 04.

[2]– المجتمع المدني ودور مؤسساته في حماية المواطن، www. Balagh .com

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

- مراقبة الأحكام القضائية، وقضايا الرأي العام، وتحقيق العدالة في المجتمع.
- حماية المستهلكين، والحفاظ على حقوقهم، وتقديم الخدمات النوعية لهم.
- السعي لتوحيد صفوف المواطنين داخل المجتمع الواحد.
- القيام بحملات تطوعية، وخيرية لإحداث التوازن داخل نسيج المجتمع.

وجاء تبعاً لذلك، ولأوّل مرة في مشروع تعديل الدستور لسنة 2020 نص المادة 213 على إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني، والذي يعتبر هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية (م1/213) ويقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني (م2/213)، ويساهم في ترقية القيم الوطنية، والممارسة الديمقراطية، والمواطنة، ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية (م3/213).

هذه الهيئة الاستشارية تلعب دوراً هاماً في تنظيم مؤسسات المجتمع المدني بشكل فعّال، خاصة في مجال حدود دراستنا المتعلقة بانشغالات المجتمع المدني حول حالات الطوارئ، والأزمات ومنها الأزمة الصحية كوفيد–19.

ومما تضمنه الدستور الجزائري من تأطير حقوقي وقانوني لمنظمات المجتمع المدني ما جاء في نص المادة 48 على أن: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن." ولقد تعقبتها المادة 2/52 من مشروع تعديل الدستور 2020 على أنّ: "حرية الاجتماع، وحرية التظاهر السلمي مضمونتان."

كما جاء في المادة54 النص على أهم مؤسسات المجتمع المدني والتي تتمثل في الجمعيات فقرّر أن:

"حق إنشاء الجمعيات مضمون.

تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية.

يحدد القانون العضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات."

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

ويقابل ذلك في مشروع تعديل الدستور 2020 نص المادة 53 والذي جاء فيه:

"حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويُمارس بمجرد التصريح به.

تُشجّع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العامة.

يُحدّد قانون عضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات.

لا تُحّل الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي."

هذا وينظم شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات بالجزائر القانون رقم: 90–31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1411 هـــ الموافق 04 ديسمبر 1990حيث جاء في المادة الأولى منه: "يحدّد هذا القانون كيفيات تكوين الجمعيات، وتنظيمها وعملها."

وقد تضمن القانون خمسين مادة موزعة على ست أبواب.

والمعدل بموجب القانون رقم 12–6 المؤرخ في 18 صفر 1433هـــ الموافق ل: 12 يناير 2012

ونظرا لأهمية العمل الجمعوي عموماً، وفي ظل ما خلفته جائحة كوفيد–19 خصوصاً، ودوره الفعال في تحقيق التكافل الاجتماعي فقد صدر بتاريخ 05 يونيو 2020 بياناً عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والتهيئة العمرانية تضمن تسهيلات لتأسيس الجمعيات ذات الطابع الخيري، والتضامني ولجان الأحياء، ومن التسهيلات الإجرائية التي تضمنها البيان ما يلي: [1]

– إتاحة التسجيل عبر المنصة الرقمية المعدة لهاته العملية على موقع وزارة الداخلية،

– دراسة الملف في أجل لا يتعدى 10 أيام،

[1] – www.interieur.gov.dz

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

– إنشاء مداومة على مستوى البلدية من أجل إعلام المواطن بكل الإجراءات، وتنظيم مواعيد انعقاد الجمعيات العامة،

– عدم إلزام المؤسسين بإثبات ملكية أو إيجار مقر للجمعية، والاكتفاء بإثبات محل يوضع تحت تصرفها بناءً على تصريح شرفي لصاحبه،

– وضع قاعة اجتماع من قبل البلدية تحت تصرف الأعضاء المؤسسين لعقد جمعيتهم العامة،

– إضافة إلى ما سبق، فإنّ وزارة العدل، تُرافق هذه الإجراءات من خلال خدمات المحضرين القضائيين طيلة أيام الأسبوع بما فيها يومي الجمعة والسبت.

إسهامات منظمات المجتمع المدني (OSCs) في في تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد –19–:

1.3 تحقيق التكافل الاجتماعي كأهم دور لمنظمات المجتمع المدني:

إن من أهم أهداف نشأة منظمات المجتمع المدني توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين، مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة، التي توجد على هامش المجتمع.

ويقصد بالتكافل الاجتماعي في معناه اللفظي: "أن يكون آحاد الشعب في كفالة جماعاتهم، وأن يكون كل قادر أو ذي سلطان كفيلاً في مجتمعه يمده بالخير، وأن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الآحاد، ودفع الأضرار ثم في المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي، وإقامته على أسس سليمة، ولعلّ أبلغ تعبير جامع لمعنى التكافل الاجتماعي قوله عليه الصلاة والسلام: "المؤمن للمؤمن كالبنيان

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

يشد بعضه بعضاً." وقوله عليه الصلاة والسلام: "مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم مثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى سائر الجسد بالسهر والحمى."[1]

فجوهر التكافل الاجتماعي يتمثل في اشتراك الأفراد والجماعات، الحكام والمحكومين على حفظ البناء الاجتماعي من خلال مد يد العون، والنصرة، والكفالة، والاجتماع على دفع الأضرار التي تحيق بالجماعات والأفراد، انطلاقاً من شعور وجداني نابع من عقيدة الفرد والجماعة، وهذا بقصد إيجاد مجتمع فاضل تتساوى فيه حظوظ الضعفاء، والأقوياء في الانتفاع بالخيرات والتمتع بالمباحات على وجه لا يُحرم فيها العاطل، والمريض، والمسن، والمرأة، والطفل، بل وحتى الرضيع، وأبلغ من ذلك الأجنة في بطون أمهاتها. وبعبارة جامعة لا تتضرر فيه فئة المستضعفين لضعفها، بل تتمتع بكامل وأوفر الحظوظ؛ لدفع ضررها وجبر آلامها، وتحقيق اندماجها في المجتمع.

فالمجتمع الإنساني لا يخلو من المشكلات التي تعبر عن نفسها في صورة صعوبات، أو عوائق تواجه الأفراد والجماعات، وهذا ما يتطلب التعاون بينهم في مواجهتها والوقاية منها، وقد اختلف مفهوم هذا العمل وطرق ممارسته باختلاف ثقافة المجتمعات وأسلوب حياتها، غير أنّه من المقرّر أنّ مختلف الديانات، والفلسفات الاجتماعية قد حثت عليه لبواعثه الإنسانية، والأخلاقية والحضارية التي تهدف إلى الارتقاء بالإنسان فرداً وجماعة ومجتمعا.[2]

[1]– محمد أبو زهرة: التكافل الاجتماعي في الإسلام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 07

[2]– انظر، عمار نوي: التطوعية في المجتمع المدني القيمة الاجتماعية وإشكالات الممارسة الميدانية – الجمعيات نموذجا– مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة دورية علمية محكمة متخصصة في البحاث والدراسات الأدبية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد خاص، الملتقى الوطني حول: التغير القيمي في المجتمع الجزائري، يومي: 4–5 من شهر ماي 2009م، ص421.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

هذه القيم المتأصلة في الإنسان، والتي تمثل روح العطاء، والسخاء، والإيثار تراث مشترك بين الإنسانية جمعاء، وفطرة فطر الله الناس عليها، غير أنّها تزداد قوة، وتماسكاً في المجتمعات التي يعتبر الدين فيها منبعاً لا ينضب لتلك القيم الفاضلة.

ويقترب مفهوم التكافل الاجتماعي مع مفهوم الرعاية الاجتماعية، والتي تعرف بأنّها: "ظاهرة إنسانية قديمة نشأت مع نشأة المجتمع الإنساني، وتطورت بتطوره، فهي في مفهومها العام، وقبل اكتسابها الطابع المهني، ما هي إلا جهود إنسانية استهدفت مساعدة الإنسان عند الحاجة والعوز..."[1]

كما تُعرف في قاموس الخدمة الاجتماعية 1987م بأنّها: "نظام قومي للدولة، يشتمل على البرامج والمساعدات، والخدمات التي تساعد الناس على إشباع حاجاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والتي تُعد أساسية للحفاظ على كيان المجتمع، وأيضاً تحقيق الرفاهية، والخير لكل أفراد المجتمع."[2]

فمع أنّ الدولة تحقق خدمة الرعاية الاجتماعية لمواطنيها باعتبارها حقاً، وليس مجرد منحة أو إحسان، فإنّ منظمات المجتمع المدني تُخفف الأعباء الملقاة على عاتق الدولة في ذلك، وتُعتبر شريكاً لا يستهان به في تحقيق خدمة الرعاية الاجتماعية، وفي هذا الإطار "دعت الكثير من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى ترقية وتفعيل مشاركة المواطنين مع الحكومات في برامج التنمية الشاملة، والاستفادة العادلة من الثروات، مما يخدم السلم الاجتماعي، والنمو الاقتصادي."[3]

[1]– عبد الرحمن الصوفي بالاشتراك مع: محمود محمود عرفان: المرجع السابق، ص70.

[2]–Barker ,Robert L(1987): The social work Dictionary , New york, 154 .

[3]– فيروز زرارقة: المرجع السابق، ص29.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

وفي إطار جهود الدول الساعية لمواجهة الأزمة الصحية، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية؛ فقد تم إنشاء صناديق كوفيد–19 في كثير من البلدان، حيث قامت بإعادة برمجة موازناتها وتفعيل احتياطات الطوارئ، واعتماد موازنات تكميلية. وكذلك أنشأ عدد كبير من البلدان صناديق خارج الموازنة خُصّصت لمواجهة جائحة كوفيد–19، بهدف تعبئة مزيد من الموارد، وتعجيل الإنفاق الطارئ.[1] **(انظر الشكل البياني رقم01)**

ومنظمات المجتمع المدني تمثل أحد أضلاع المنظومة الثلاثية المتمثلة في: الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.[2] وهي الوسيط المباشر بين الدولة ومواطنيها من جهة، وبين المواطن والمجتمع من ناحية أخرى، لتحقيق الصالح العام، والسلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي، وتحقيق التنمية والرفاه. وسبيل منظمات المجتمع المدني في ذلك، وأساسه العمل التطوعي، ولذا اصطلح على تسميتها بالقطاع الثالث، أو القطاع التطوعي، حيث نجد هذا المصطلح في تأسيسات "اميتاي اتسيوني" في صياغته لنظريته عن "المجتمع النشط"[3] أو المجتمع المدني.**(انظر الشكل رقم: 02)**

والمجتمع المدني المتطور يمكن أن يكون شريكاً طبيعياً لاقتصاد سوق ناجح –كما قرر ذلك توماس كاروثرز– فحين يبلغ المواطنون مستوى معيشيا مريحا، يتوافر لهم قدر أكبر من الوقت، والتعليم، والموارد لدعم الحياة الانتسابية، والمشاركة فيها، ويمكن

[1]– صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون المالية: صناديق كوفيد–19 لمواجهة كورونا، ص01. www.imf.org

[2]– عبد الرحمن الصوفي بالاشتراك: المرجع السابق، ص 69.

[3]– انظر، فرانك آدلوف: المرجع السابق، ص 115.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

للعديد من قطاعات، ومنظمات المجتمع المدني أن تدفع عجلة النمو الاقتصادي، بالتشجيع على انتهاج سياسات حكومية سليمة.[1]

الشكل رقم (01) شكل بياني يوضح توزيع صناديق كوفيد19– حول العالم

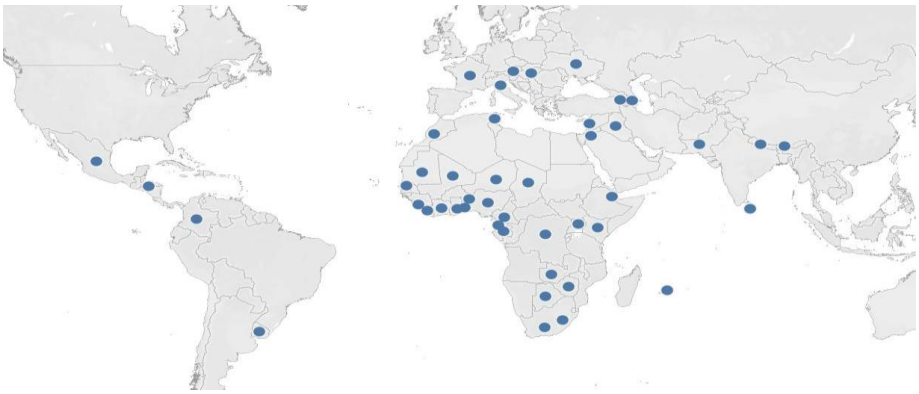

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون المالية: صناديق كوفيد–19 لمواجهة كورونا، ص02.

الشكل رقم: (02) جدول يوضح أهم مميزات القطاع الثالث: منظمات المجتمع المدني مقارنة بالقطاعات الأخرى (القطاع العام، القطاع الخاص)

وجه المقارنة	القطاع الحكومي (العام)	القطاع التجاري (الخاص)	القطاع الثالث (منظمات المجتمع المدني)
الغرض الأساسي	حفظ النظام الاجتماعي	إنتاج السلع والخدمات	تحقيق الرؤى الاجتماعية

[1]– توماس كاروثرز: المجتمع المدني، مجلة أبواب، العدد: 24، ربيع 2000، بيروت لبنان، ص33.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

مجال العمل	السلطات	الأسواق	الجماعات–المجتمعات
مصدر الإلزام	السلطة والإجبار	تحقيق المصلحة والربح	القيم المشتركة
ضوابط العمل	الإشراف والقوانين	العقود والأعراف	الالتزامات الأخلاقية

المصدر، عمار نوي: المرجع السابق، ص434 بتصرف يسير.

2.3 تقرير المنظمة العالمية للمجتمع المدني The Global Alliance of Civil Society (CIVICUS) [1] بخصوص: "التضامن في عصر كوفيد –19، " Solidarity in the time of Covid–19"

"CIVICUS New Report

أصدرت المنظمة العالمية للمجتمع المدني (**CIVICUS**) بتاريخ: 05 نوفمبر 2020م تقريراً بخصوص: "التضامن في عصر Covid–19"[2]، وسنتناول بنود هذا التقرير، وذلك لإبراز دور منظمات المجتمع المدني في تبني الأزمة الصحية العالمية، التي خلفت

[1] – سيفيكوس (civicus) منظمة دولية غير ربحية تعبر عن تحالف عالمي لمنظمات المجتمع المدني والنشطاء الملتزمين بتعزيز عمل المواطنين والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم.
تأسست منظمة سيفيكوس (civicus) في عام 1993، وتضم أكثر من 9000 عضو في أكثر من 175 دولة، وتتخذ من مدينة جوهانسبرج جنوب افريقيا مقراً لها، إلى جانب مكاتب وفروع في لندن وجنيف ونيويورك.
انظر، موقع المنظمة: www.civicus.org
موسوعة ويكيبديا الحرة: www.wikipedia.org

[2] – www.civicus.org/index.php/covid-19 05/11/2020

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1484–1528 تاريخ النشر: 27–06–2021

حوالي نصف بليون فقير على مستوى العالم، أي ما يعادل 500 مليون، حسب تقرير منظمة **أوكسفام"oxfam"**.[1] **(انظر الشكل رقم: 03)**

ومدى الاستجابة الفعالة التي بادرت بها من خلال الجهود الحثيثة، لدعم الضعفاء والمستضعفين في شتى أنحاء العالم.

(الشكل رقم: 03) يوضح ما قررته منظمة أوكسفام "oxfam" حول مستوى الفقر في العالم إثر جائحة كوفيد–19

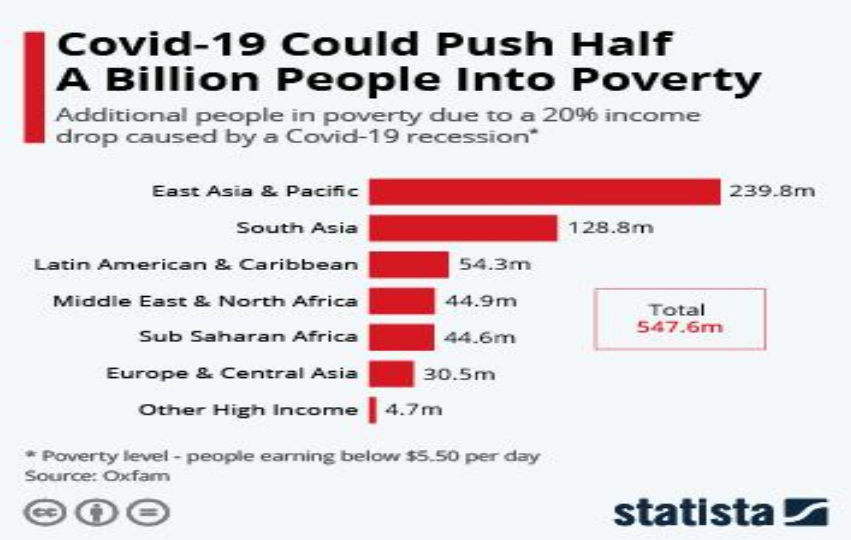

المصدر: "oxfam"

[1]– أوكسفام "oxfam" منظمة عالمية نشأت كمؤسسة صغيرة في عام 1942م تحت اسم "لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة" وأصبحت بعد نموها إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجال الإغاثة والتنمية، وهي تضم 19 منظمة زميلة منتشرة حول العالم في أكثر من 90 بلد بالتشارك مع منظمات محلية وعالمية أخرى من أجل التوصل إلى حلول دائمة للفقر.
انظر، arabic.oxfam.org

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

يؤكد تقرير المنظمة العالمية للمجتمع المدني (**CIVICUS**) أنّ منظمات المجتمع المدني (**OSCs**) قد استجابت بشكل فعّال وكفاءة عالية مع الوباء، ويدعو الدول إلى العمل مع المجتمع المدني للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد–19 في المرحلة التالية لانقضائه.

كما وصف التقرير الطرق العديدة التي استجاب بها المجتمع المدني للأزمة، من خلال تقديم الخدمات الأساسية من الرعاية الصحية والدعم النفسي، الغذاء، ومعدات الحماية الشخصية، والمواد الصحية الأساسية، هذه الاستجابة سدت كثير من النقص الذي لوحظ في تدخل الدول لمعالجة الأزمة، وتلبية احتياجات المجتمعات الأكثر تضرراً من مخلفاتها.

ويرجع ذلك إلى أنّ كون المجتمع المدني بكل تركيبته يتمتع بميزة الجوارية في الأداء، أي أنّ له تواجد يسمح بفهم السياق، والعمل ضمنه بالطريقة التي تسمح بضمان الأداء الحسن أثناء حملات التحسيس والإغاثة مثلا، هذا القرب أملته طبيعة المجتمع المدني، الذي يتميز بسلاسة الأداء الشيء الذي اهتمت به الدول منذ الأمد قصد إحلال مقاربة الحكم الراشد.[1]

تمكنت منظمات المجتمع المدني (OSCs) حسب تقرير المنظمة العالمية للمجتمع المدني (CIVICUS) من تزويد الأشخاص بالمعلومات اللازمة للوقاية من الوباء، وحماية أنفسهم وعائلاتهم عندما فشلت قنوات الاتصال الرسمية في ذلك..

اتسم نشاط منظمات المجتمع المدني (OSCs) بالتميز، والمرونة، والإبداع، والابتكار. وتحولت أولوياتها من الدفاع عن الحقوق عادة نحو توفير الإمدادات، والخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء، والرعاية الصحية، والمعلومات، والدعم النقدي

[1] – عبدلي محمد امقران بالاشتراك مع بوخريص زهرة: دور المجتمع المدني الجزائري أثناء الأزمات، الشعب، يوم الأحد، 23 أوت 2020.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

للمساعدة على الحفاظ على المجتمعات، وفي نفس السياق ظل دور منظمات المجتمع المدني (OSCs) مستمراً في مكافحة الفساد، والسيطرة على استخدام الموارد العامة، وغيرها من نشاطات تؤطرها منظمات المجتمع المدني.

فعلى سبيل المثال: نجد أن التجمع النسائي الديمقراطي في لبنان الذي تأسس عام 1976م، يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية النساء المعنّفات، ولم يكن لديه آلية لمواجهة الوباء المستجد، وذلك لسببين: الأول: أنّ نشاط التجمع يتمحور بشكل أساسي حول حماية المرأة والطفل من العنف على جميع الأصعدة النفسية، الاقتصادية، الجسدية، والقانونية.

والثاني: المفاجأة التي أحدثها الوباء على المستوى العالمي، وفي هذا الصدد تقول رئيسة التجمع: "الحقيقة نحن كغيرنا فوجئنا بهذا المرض، ولم نعرف في البداية ماذا سنفعل. ليس لدينا سبل المواجهة، لكن لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي لأنّنا اعتبرنا أنفسنا أمام قضية إنسانية، ووطنية، ونستطيع أن نفعل شيئاً أفضل من لا شيء، وبدأنا التواصل مع الجمعيات غير الحكومية، ومع مؤسسات الدولة لا سيما وزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والصليب الأحمر اللبناني لعرض خدماتنا وخصوصاً في مجال التطوع، وتقديم المساعدات."[1]

كرّست منظمات المجتمع المدني (OSCs) الكثير من استجاباتها لمساعدة الفئات المعرضة للخطر، والمستبعدة والمتضررة من عمليات الإغلاق، والسياسات التي وضعتها الحكومات للحد من انتشار كوفيد- 19 تلك المتعلقة بإجراءات الحجر الصحي.

[1]- داليدا بيطار: دور الجمعيات النسائية اللبنانية في مواجهة جائحة كوفيد-19 في ضوء أهداف التنمية المستدامة "دراسة حالة لجمعيتي كفى والتجمع النسائي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد: 09، العدد: 04، أكتوبر 2020، ص 157.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

لوحظ حسب ما جاء في تقرير المنظمة العالمية للمجتمع المدني (CIVICUS) أنّ الدول التي تعمل بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني (OSCs) كانت استجاباتها أكثر فعالية، كما في الصومال حيث نجحت منظمة العمل ضد الجوع في شراكة مع وزارة الصحة لتعزيز الوعي بفيروس كوفيد –19، وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وقنوات التواصل الأخرى. كما عززت Social Good Brasil، وهي مجموعة برازيلية لحقوق الإنسان تركز على التكنولوجيا والأدلة الإحصائية– عززت ربط البيانات بالمسؤولين الحكوميين.

كما أكد التقرير ضرورة الاستفادة من الأزمة التي اجتاحت أنحاء العالم – كوفيد19– وذلك من خلال إدراك الدول لقيمة عمل المجتمع المدني، والتعاون معه، يقول "تيوانا" مسؤول النشاطات بالمنظمة: "إن هذا سيؤدي الى استجابات منسقة وفعّالة تحترم الحقوق."[1]

لعبت منظمات المجتمع المدني (OSCs) أيضاً دور المدافعين في البلدان التي استخدم فيها الحكام الاستبداديون جائحة كوفيد–19 كذريعة لقمع الحريات المدنية.

ويضيف التقرير أنّ منظمات المجتمع المدني (OSCs) قدّمت خرائط طريق لخلق مجتمعات أكثر عدلاً ومساواة ، بما في ذلك احترام القيم والمؤسسات الديمقراطية، ومسؤولية الدولة عن توفير خدمات أساسية عالية الجودة مثل الصحة، وإعادة توزيع الموارد، والضرائب التصاعدية لتوفير الحماية الاجتماعية بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً، وزيادة التركيز على حماية البيئة، كما دعا المجتمع المدني إلى التعاون الدولي، واحترام تعددية الأطراف التي محورها الإنسان.

[1] – www.civicus.org/index.php/covid-19 05/11/2020

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

سجل التقرير أيضا استجابات أفراد المجتمع المدني، والتي قادوها أثناء الجائحة، والتي توسع بها العمل المجتمعي في جميع أنحاء العالم، حيث عملوا على تلبية احتياجات الأشخاص المعرّضين للخطر، والأكثر عرضة لخطر الإصابة، ومشاركة موارد المجتمع، هذا وقد جرت العديد من الاحتجاجات عبر الانترنت، ووجد الناس طرقاً بديلة، ومبتكرة لسماع أصواتهم التي تحترم المسافة الجسدية.

3.3 دراسة تجربة منظمات المجتمع المدني (OSCs) في الجزائر ومدى إسهامها في التوعية بجائحة كوفيد–19 وتحقيق التكافل الاجتماعي:

لم تكن الجزائر بمنأى عن تفشي جائحة كوفيد–19، وقد أدى انتشار الوباء إلى آثار سلبية على المستوى الفردي والجماعي، والمؤسساتي على العموم، مع ما حُصد فيها من أرواح على غرار مختلف دول العالم. هذا وقد اختلفت طرق وإجراءات إدارة الأزمة الصحية، غير أن المتفق عليه –كما جاء في تقرير المنظمة العالمية للمجتمع المدني **The Global Alliance of Civil Society**– تسجيل الاستجابة الفعّالة لمنظمات المجتمع المدني في التعامل مع جائحة كوفيد–19، ولوحظ في تجربة منظمات المجتمع المدني في الجزائر تلك الاستجابة خاصة ما يتعلق بالتضامن، والسعي لتقديم الخدمات الأساسية من الرعاية الصحية، والدعم النفسي، الغذاء، ومعدّات الحماية الشخصية، والمواد الصحية الأساسية... وكذا مساعدة الفئات المعرضة للخطر والمستبعدة، والمتضررة من عمليات الإغلاق، والسياسات التي وضعتها الحكومات للحد من انتشار كوفيد– 19 تلك المتعلقة بإجراءات الحجر المترلي.

فلقد واجهت العديد من الأفراد والمؤسسات الناشئة والصغيرة في الجزائر صعوبات في مواصلة نشاطاتها الاقتصادية، في ظل الإجراءات الوقائية، والقيود التي

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

فرضتها الدولة خاصة تلك المتعلقة بالحجر المترلي[1]، حيث عُلّقت الكثير من النشاطات؛ ممّا أدى إلى خسائر مالية وأضرار مادية مست الأفراد وأصحاب المؤسسات الناشئة، والمهن، والحرف إلى الحد الذي توقفت فيه نشاطاتهم ومن تم سُدّت مسالك استرزاقهم ...وهذا ما أفقم ظاهرة الفقر، والحاجة في أوساط المجتمع الجزائري، حيث بلغ عدد الفقراء في شمال افريقيا عموماً حسب تقرير منظمة **أوكسفام "oxfam"** –السابق ذكره –حوالي 44,9 مليون.

ومن المقرّر أنّ المجتمع الجزائري قد شهد عبر تاريخه أشكالاً متعددة من مظاهر التكافل الاجتماعي، والتي لعبت دوراً فاعلاً في تلبية احتياجاته، والحديث عن هذا العمل على المستوى النظري يتجه إلى استثمار الرصيد القيمي للمجتمع الجزائري، الذي يتميز بقيم التكافل، والتراحم، والتعاون، والمساعدة وغيرها من المعاني التي توحد كل أفراد المجتمع في النكبات، والأزمات التي عاشها.[2]

أما على مستوى الممارسة والتعامل مع جائحة كوفيد –19 التي تعتبر أزمة صحية عالمية ووباءً عالميا لم تسلم منه العديد من الدول؛ فيمكن القول أنّ معاني التضامن والتكافل ومساعدة المحتاجين، والتقليص من التهميش والآثار السلبية للجائحة، قد

[1]– انظر في هذا الصدد:

المرسوم التنفيذي رقم 20–69 المؤرخ في 26 رجب 1441هـ الموافق 21 مارس 2020 الذي يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروي كورونا كوفيد–19 ومكافحته، الجريدة الرسمية، السنة 57، العدد: 15، ص 06.

المرسوم رقم 20–70 المؤرخ في 29 رجب 1441 هـ الموافق 24 مارس 2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد–19) ومكافحته، الجريدة الرسمية، السنة: 57، العدد: 16، ص 09.

[2]– انظر، عمار نوي: المرجع السابق، ص 422.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

تعزّزت بشكل كبير وملحوظ، إذ أثبتت الأزمة الوبائية الحالية أهمية المجتمع المدني، خاصة في التصدي للأزمة، يظهر ذلك جليا من خلال جهود منظمات المجتمع المدني (OSCs) في الجزائر للتحكم في الوضع، إذ انخرطت الحركة الجمعوية فور ظهور أولى حالات فيروس كورونا المستجد بالجزائر بشكل فعّال وثمين في إطار مسعى تشاركي في الجهد الوطني الرامي إلى الحد من انتشار هذا الوباء.

وفي هذا الإطار جاء تدخل جمعية سيدرا التي تُعد من بين أهم الجمعيات الناشطة على المستوى الوطني والدولي من خلال أعمال هادفة ترتكز أساساً حول إيصال التجهيزات الخاصة بالوقاية لفائدة مستخدمي الصحة، وتنظيم حملات تحسيس وطنية وتكوين، عن طريق الإنترنيت جمعيات وشباب حول كيفية تسيير الفيروس، حسبما صرح به رئيسها.[1]

كما قرّرت أكثر من 76 جمعية خيرية تنشط على مستوى كلّ من ولايات باتنة، وسطيف، وبسكرة والشلف، وعنابة، تنظيم قوافل خيرية من أجل تمكين المئات من المواطنين من إجراء الفحوص الطبية الخاصة بفيروس كورونا. وتنشط هذه الجمعيات في إطار مكافحة الجائحة، بهدف الحدّ من الانتشار الرهيب للوباء.[2] وأخذت المجموعات التطوعية، بزمام المبادرة بالشراكة مع الجامعات، ومخابر البحث رغم الإمكانيات المحدودة، ولعلّ أحسن مثال هنا ما قامت به المجموعة التطوعية لمدينة باتنة بالشراكة مع الجامعة، حيث تمكنت المجموعة التطوعية من التكفل باحتياجات

[1]– مكافحة فيروس كورونا؛ الحركة الجمعوية الوطنية على قدم وساق، وكالة الأنباء الجزائرية
http: //www.aps.dz/ar/societe/90478-2020-08-03-14-

[2]– فتيحة زماموش: مبادرات جزائرية؛ المجتمع يدعم جهود مكافحة كورونا، قضايا وناس، 21 نوفمبر 2020 https: //www.alaraby.co.uk/society

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

المستشفيات على مستوى الولاية، وإرسال مساعدات إلى عدّة ولايات وإلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف، مثل هذه المبادرات أكسبت العمل التطوعي بُعداً مجتمعيا يجب التفكير حول سبل تثمينه وترشيده وعقلنته، لأن الملاحظ أنّه رغم الأهمية التي يكتسيها التطوع كقيمة تضامنية اجتماعية، إلاّ أنه وجب التخلي عن الشعبوية وفوضوية الأداء، خاصة أثناء توزيع المساعدات، أكانت طبية أم غذائية، أو حتى سبل التواصل مع المستفيدين ومواساة المتضررين، كعائلات المتوفين جراء الوباء أو حتى نظام الاتصال والعمل الجواري.[1]

وفي إطار الجهود المبذولة للوقاية من وباء كورونا، وعلى مستوى بلدية سوق نعمان، ولاية أم البواقي وفي سابقة هي الأولى من نوعها، تم تشكيل تكتلات جمعوية، الأولى حملت اسم "خلية المجتمع المدني للوقاية من فيروس كورونا" مكوّنة من: الكشافة الإسلامية الجزائرية، جمعية البّر والإحسان للأعمال الخيرية والمكاتب البلدية لجمعيات الفرقان، كافل اليتيم والعلماء المسلمين الجزائريين[2].

والثانية تحت مسمى "خلية أزمة لتضامن المجتمع المدني (الحركة الجمعوية) لمكافحة جائحة كورونا كوفيد 19" مكوّنة من الجمعيات الرياضية لكرة القدم والرياضات القتالية، جمعية اقرأ لمحو الأمية، وجمعية شمس الثقافية العلمية، وقد قامت هاتين الخليتين وجمعيات أخرى بمجموعة من النشاطات بعضها مشترك، والبعض الآخر بشكل منفرد، وتمثلت في: [3]

[1]– عبدلي محمد امقران بالاشتراك: المرجع السابق.

[2]– موسى بن فردي: القطاع الثالث في مواجهة كورونا.www.awras.com، 21 ماي 2020.

[3]– موسى بن فردي: المرجع السابق.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

– عملية إعلامية تحسيسية بطرق الوقاية من وباء كورونا، والتأكيد على ضرورة الامتثال للتباعد الاجتماعي، والحجر الصحي المترلي.

– عملية تعقيم مست كل أحياء المدينة والتجمعات الثانوية وبالأخص مراكز البريد واتصالات الجزائر، ومقرات الإدارات العمومية والعيادات المتعددة الخدمات وقاعات العلاج.

– عملية تصنيع وخياطة للكمامات وتعقيمها وتوزيعها على مستخدمي القطاع الصحي والإدارات العمومية وكذلك المواطنين.

– عملية اجتماعية تضامنية بتوزيع طرود غذائية على العائلات المعوزة وذوي الدخل الضعيف المتضررين من الحجر الصحي.

– عملية تقديم مساعدات مكوّنة من مواد التنظيف، كمامات وقفازات لمؤسسات القطاع الصحي بدائرة سوق نعمان على مستوى بلدياتها الثلاث سوق نعمان، بئر الشهداء وأولاد زواي.

– مبادرة الإسعاف المترلي متمثلة في تشكيل خلية مكونة من ممرضين وأطباء لتقديم خدمات الحقن، التضميد، قياس الضغط ...بالمنازل لفائدة المرضى.

وفي إطار العمل بالشراكة مع الحكومة، قامت الجمعية الوطنية للتجار، والحرفيّين في الجزائر بتقديم عدّة مقترحات خاصة بمرافقة التجار، والحرفيين المتضررين مـــن الوباء لوزارة التجارة. وجاء في بيان للجمعية نشرته على حسابها الرسمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أنّ هذه الاقتراحات تتمثل في بحث إمكانية منح قروض بنكيّة بدون فوائد، وكذا مسح ضريبي بين 6 أشهر إلى 12 شهراً من عام 2020 لصالح التجار

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

والحرفيّين المتضررين. كما تمّ اقتراح إلغاء غرامات التأخير وبحث سبل إعادة فتح بعض النشاطات التجارية والحرفية.[1]

وهذا ممّا جعل استجابات منظمات المجتمع المدني (OSCs) في الجزائر أكثر فعالية، حيث صدر:

المرسوم التنفيذي رقم 20–145 المؤرخ في 15 شوال 1441هـ الموافق 7 يونيو 2020، والذي يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد–19) ومكافحته[2]، ولقد نصّت المادة الأولى منه على: "يهدف هذا المرسوم إلى تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد–19) ومكافحته المنصوص عليه في التنظيم المعمول به، لا سيما المرسوم التنفيذي رقم 20–69 المؤرخ في 26 رجب 1441 هـ الموافق ل: 21 مارس 2020 ..."

كما نصّت المادة 02 منه على: "يرمي تعديل النظام المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه:

– تعزيز المراقبة الصحية بالنظر إلى تطور الوضعية الوبائية.

– الاستئناف التدريجي والمكيف لبعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدماتية."

وتنص المادة 7 منه على أن: "يرخص باستئناف النشاطات التجارية، والخدماتية، وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 04 أعلاه وتخص:

[1]– كوفيد–19: جمعية التجار والحرفين تقدم اقتراحات لمرافقة التجار المتضررين، وكالة الأنباء الجزائرية http: //www.aps.dz/ar/economie/87842-19 الأربعاء 03 حزيران/يونيو 2020.

[2]– انظر الجريدة الرسمية، العدد: 34، السنة 57، ص 20.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

- الحرفيين لاسيما حرفي الخزف والبناء والترصيص والنجارة والصباغة.
- وكالات السفر.
- الوكالات العقارية.
- بيع المنتجات التقليدية.
- نشاطات إصلاح الأحذية والخياطة.
- نشاط الصيانة والتصليح.
- تجارة الأدوات المترلية والديكور.(....)"

والشروط المحددة بممارسة النشاطات الآنفة الذكر حسب نص المادة 04 هي:

- التقيد الصارم بتدابير الوقاية الصحية في أماكن العمل.
- والتطبيق الصارم لبروتوكولات الوقاية الصحية الخاصة بكل نشاط من طرف جميع المتعاملين، والتجار والزبائن.

كما صدرت بيانات عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بخصوص تعويض أصحاب المهن الصغيرة.[1]

4.3- العقبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني لتحقيق التكافل الاجتماعي والحلول العملية لتجاوزها:

رغم التأسيس القانوني لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي والوطني، والتواجد الفعلي لها في الواقع من خلال الحركات الجمعوية والمنظمات العمالية، إلا أنّ منظمات المجتمع المدني تواجه العديد من العقبات والمعوّقات في سبيل تحقيق أهدافها

[1] – Voir ; www.interieur.gov.dz

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

المنوطة بها خاصة فيما نحن بصدد معالجته وهو تحقيق التكافل الاجتماعي، ويمكن تحديد أهم تلك المعوقات كما يلي:

– نقص العمل الطوعي الذي يضمن لمنظمات المجتمع المدني مشاركة واسعة من الشباب الذين يشكلون الركيزة الأساسية لجهود الجمعيات.[1]

– ضعف التمويل، وهذا مما يضعف وتيرة نشاطات منظمات المجتمع المدني، إذ يعتبر التمويل أساس عمليات التكافل الاجتماعي في الجانب المالي.

ويمثل هذا العائق عقبة قانونية حيث نصّت المادة 29 من القانون 12–06 المتعلق بالجمعيات والمعدّل للقانون 31–90 على أنّ موارد الجمعيات يتم الحصول عليها من خلال منح توافق عليها الدولة أو البلدية أو المقاطعة، وبخلاف القانون 31–90 تنص المادة 30 من القانون 12–06 على أنّه خارج إطار علاقات التعاون سيتم حظر تلقي منح وهبات ومساهمات من أيّ مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية كما أنّ هذه المنح يجب أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المختصة، وبهذا يكون القانون 12–06 قد حرم الجمعيات من مصادر تمويل حيوية لاستمرار نشاطها، فضلاً عن أنّه بفرض الاتفاقات أو ما يسمى بـــ"الشراكات" ستحصل السلطات على وسيلة جديدة لفرض رقابة إضافية على موارد الجمعيات، وعلى أنشطتها وشركائها وبالتالي التدخل في شؤونها الداخلية، وتوجيه عملها.[2]

[1]– محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي: منظمات المجتمع المدني؛ الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، www.ssrcaw.org

[2]– انظر، مذكرة تحليل القانون 12–06 www.euromedrights.org

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

– عدم التأهب لحالات الطوارئ، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها قلة الخبرة في التعامل مع النكبات والأزمات بسبب وقعها المباغت والمفاجئ، وهو ما ينبغي إعادة النظر فيه، إذ أنّ نشأة منظمات المجتمع المدني وآليات عملها ونشاطها في الواقع العملي يستدعي حضوراً فعّالاً للتدخل السريع عند الأزمات والمصائب، إذ المجتمعات لا تبحث عن جمعيات ومنظمات عند الرخاء والسلم الاجتماعي فقط.[1]

– فوضوية الآداء والذي من أهم أسبابه الوقع المفاجئ للأزمة، وهو عائق يمكن تفاديه وتجاوزه بالممارسة الواقعية القائمة على التدريب واكتساب الخبرات كما سيأتي في الحلول المقترحة لتجاوز العقبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التكافل الاجتماعي.

وفي محاولة لتجاوز هذه العقبات ثمة مجموعة من الحلول التي يمكن أن تطرح على المستوى العملي والتي من بينها:

– على الدولة إعادة النظر في طبيعة علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المدني، ومنظماته المختلفة وإسقاط القيود والعقبات التي تحول دون توسيع دورها وتعديل إطارها القانوني المتمثل في القانون الذي يحكم عمل هذه المنظمات بما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمسؤولياتها، ومساعدتها لاكتشاف عيوبها ونقائصها كي تكون أكثر قدرة على التقويم الصحيح لدورها والأخذ بمعايير الجودة في الأداء والالتزام بالشفافية الكاملة في قياس ممارساتها ومواجهة التحدي الحقيقي الذي يحد من قدراتها.[2]

[1] – انظر، www.jamaity.org

[2] – محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي: المرجع السابق.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

– ضرورة تشجيع الدولة لمنظمات المجتمع المدني خاصة مع ما يلاحظ من بروز أهميتها في تدبير الشأن العام وتحقيق الديمقراطية التشاركية، إذ تعتبر هذه المنظمات كما تقدم شريكاً لا يُستهان به في الدولة الحديثة، وهو ما تسعى إليه الجزائر من خلال مشروع تعديل الدستور لسنة 2020 خاصة ما يتعلق بإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني، والذي تجسّد إنشاؤه في المرسوم الرئاسي رقم 21–139 المؤرخ في 29 شعبان 1442 هـــ الموافق ل: 12 أبريل 2021 .[1] ويساهم ذات المرصد، في ترقيه القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة. ويشارك المؤسسات الأخرى في تحقيق اهداف التنمية الوطنية.

– تشجيع عمليات التبرع، وكذا الانخراط في الحركات الجمعوية وإنشائها، وهو ما سعت إليه الجزائر أيضاً من خلال التسهيلات التي سخرها القطاع الحكومي بشأن تأسيس جمعيات بلدية ذات طابع خيري وتضامني، ولجان الأحياء والقرى والتجمعات السكانية.

– إشراك الجالية الوطنية بالخارج في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني، وهو ما نصت عليه المادة 5/4 من المرسوم الرئاسي 21–139 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، والتي أكّدت أيضاً إدماج الجالية الوطنية بالخارج ضمن مسار التنمية الوطنية، وتطوير الإعلام والاتصال معها.

– نشر القيم والمبادئ الوطنية واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي، والعمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني، وتنمية روح الانتماء وتعزيز

[1] – انظر، الجريدة الرسمية العدد: 29، السنة: 58، الأحد 06 رمضان 1442هـــ الموافق لـــ: 18 أبريل 2021.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم. (م6/4 من المرسوم الرئاسي 21–139 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني)

– التوعية بأهمية منظمات المجتمع المدني من خلال حملات التوعية بمختلف مستوياتها: الاجتماعية، الثقافية، الدينية....

– الاستفادة من خبرات منظمات المجتمع المدني من خلال الانفتاح على تجارب الدول الشقيقة والمجاورة، وكذلك الدول الغربية في التعامل مع الأزمات والنكبات.

– التكوين الفعّال للمنخرطين في الحركات الجمعوية تحديداً من خلال الدورات التكوينية والتنسيق بين أعضائها، لتفادي فوضوية الآداء.

الخاتمـــة:

يمكن تقرير النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات على النحو التالي:

النتائج:

– يمثل المجتمع المدني بمنظماته ومؤسساته مظاهر الدولة الحديثة التي تتجلى فيها مفاهيم التشاركية والديمقراطية، ويشكل أحد الأضلاع الثلاثة التي هي القطاع الحكومي، القطاع الخاص، قطاع المجتمع المدني أو القطاع الثالث، والذي يلعب دوراً بالغ الأهمية، كوسيط مباشر بين الدولة والمواطن...

– يسعى المجتمع المدني من خلال منظماته، إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والرفاه، والسلام، كما يعد التكافل الاجتماعي من أهم أهداف تأسيس منظمات المجتمع المدني، على اعتبار ميزة التطوع والانخراط في منظمات هدفها الأساسي تحقيق مصالح الإنسان، ورفع العجز والعوز عنه، ومد يد العون والنصرة له، متى حلت به النكبات والأزمات...

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

– شكلت جائحة كوفيد–19 وباءً عالمياً، وحالة طوارئ في شتى أنحاء العالم، كما أفرزت آثارا سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، لما لوحظ من ارتفاع حالات الفقر في مختلف أنحاء العالم. ولقد شاركت معظم منظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي والوطني في التخفيف من وطأة الجائحة، وأسهمت بشكل فعال في تبني الأزمة الصحية، وحاولت أكثر من مرة استيعاب الوضع، والإنقاص من حالات العجز والضعف الذي آلت إليه المؤسسات، والأفراد وتحقيق التكافل الاجتماعي، ولكن رغم أن التأسيس القانوني قائم ومؤطر إلا أنه ونظراً لعدم تأهب تلك المنظمات لمثل هذا الحدث من جهة، وضعف التمويل أحياناً من جهة أخرى؛ جعل وتيرة التفاعل الإيجابي بطيئة نوعا ما مع الأوضاع التي خلفتها جائحة كوفيد–19.

– تواجه منظمات المجتمع المدني عدة عقبات وعراقيل أدت إلى عرقلة وتقليص دورها في تحقيق التكافل الاجتماعي ومن أهم تلك العقبات: نقص العمل الطوعي، ضعف التمويل، عدم التأهب لحالات الطوارئ، فوضوية الآداء

– سلطت الدراسة الضوء على بعض الحلول المقترحة والتي تجسد بعضها في المرسوم الرئاسي رقم 21–139 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني ومن أهم تلك الحلول:

– إعادة النظر في طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني من خلال إسقاط القيود والعقبات التي تحول دون توسيع دورها وتعديل إطارها القانوني وتشجيعها على آداء مهامها باعتبارها شريكاً لا يستهان به في الدولة الحديثة.

– تشجيع عمليات التبرع على المستوى الداخلي والخارجي وتسهيل إجراءات ذلك من خلال إشراك الجالية الوطنية بالخارج وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

– الاستفادة من خبرات منظمات المجتمع المدني في الدول الشقيقة والغربية، في تعاملها مع الأزمات والنكبات.

التوصيات:

– حشد همم الأفراد والجماعات لضرورة العمل التطوعي، والانخراط في منظمات المجتمع المدني، وربطه بالقيم الروحية والحضارية للمجتمع الجزائري تحديداً، خصوصا مع التسهيلات التي سخرها القطاع الحكومي بشأن تأسيس جمعيات بلدية ذات طابع خيري وتضامني، ولجان الأحياء والقرى والتجمعات السكانية.

– توفير الحماية اللازمة للمتطوعين لأداء مهامهم على أكمل وجه، ولتشجيع العمل التطوعي بشكل عام.

– ضرورة الاستفادة من الأزمة التي اجتاحت أنحاء العالم –كوفيد19– وذلك من خلال إدراك الدول لقيمة عمل المجتمع المدني، وتشكيل لجان إعلام، وتدريب حول إدارة الأزمات وحالات الطوارئ، من خلال برامج تعليمية، لأنه لوحظ أن وقع الفجأة التي أحدثها الوباء أنقص من كفاءة التعامل معه لقلة الخبرات..

ولقد أصدر المعهد الديمقراطي الوطني دليلا عمليا لمنظمات المجتمع المدني خلال الأزمات يمكن تقريره من بين طرق التدريب في إدارة الأزمات...

– تفعيل دور ومهام المرصد الوطني للمجتمع المدني المكرّس في تعديل الدستور 2020 ليكون أداة فعّالة في تحقيق التكافل الاجتماعي، كأهم دور لمؤسسات المجتمع المدني خاصة في حالة الأزمات والطوارئ، ومع تجسيد هذه الهيئة الاستشارية بمقتضى المرسوم الرئاسي 21–139 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، ستحظى منظمات المجتمع المدني بامتيازات من شأنها أن تعزز دورها في الحياة العامة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. الجابري محمد عابد: المجتمع المدني تساؤلات وآفاق، دار توبقال للنشر، المغرب، 1998م.

2. محمد أبو زهرة: التكافل الاجتماعي في الإسلام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة،

3. فرانك آدلوف، ترجمة: عبد السلام حيدر: المجتمع المدني، النظرية والتطبيق السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.

4. Barker ,Robert L(1987): The social work Dictionary , New york

المقالات:

5. توماس كاروثرز: المجتمع المدني، مجلة أبواب، العدد: 24، ربيع 2000، بيروت لبنان.

6. الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد: 03، المجلد السابع والعشرون، 1999.

7. داليدا بيطار: دور الجمعيات النسائية اللبنانية في مواجهة جائحة كوفيد–19 في ضوء أهداف التنمية المستدامة "دراسة حالة لجمعيتي كفى والتجمع النسائي"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد: 09، العدد: 04، أكتوبر 2020.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

8. عبد الرحمن الصوفي بالاشتراك مع: محمود محمود عرفان: دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات) مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

9. عمار نوي: التطوعية في المجتمع المدني القيمة الاجتماعية وإشكالات الممارسة الميدانية –الجمعيات نموذجا– مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة دورية علمية محكمة متخصصة في الأبحاث والدراسات الأدبية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد خاص، الملتقى الوطني الأول حول: التغير القيمي في المجتمع الجزائري، يومي: 4–5 من شهر ماي 2009م.

10. فيروز زرارقة: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الاجتماعية، (مجلة علمية دورية محكمة تصدرها جامعة سطيف 1) العدد: 18، جوان 2014.

ثالثا: المواقع الالكترونية

11.كوفيد–19: جمعية التجار والحرفين تقدم اقتراحات لمرافقة التجار المتضررين، وكالة الأنباء الجزائرية http: //www.aps.dz/ar/economie/87842-19 الأربعاء 03 حزيران/يونيو 2020.

12. موسى بن فردي: القطاع الثالث في مواجهة كورونا.www.awras.com، 21 ماي 2020.

13. فتيحة زماموش: مبادرات جزائرية؛ المجتمع يدعم جهود مكافحة كورونا، قضايا وناس، 21 نوفمبر 2020 https: //www.alaraby.co.uk/society

14. مكافحة فيروس كورونا؛ الحركة الجمعوية الوطنية على قدم وساق، وكالة الأنباء الجزائرية.

http: //www.aps.dz/ar/societe/90478-2020-08-03-14-

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

15. عبدلي محمد امقران بالاشتراك مع بوخريص زهرة: دور المجتمع المدني الجزائري أثناء الأزمات، الشعب، يوم الأحد، 23 أوت 2020.

16. محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي: منظمات المجتمع المدني؛ الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، www.ssrcaw.org

17. مذكرة تحليل القانون 06–12 www.euromedrights.org

18. دور منظمات المجتمع المدني في مجابهة كورونا، www.jamaity.org

17. www.civicus.org

18. www.civicus.org/index.php/covid-19 05/11/2020

19. www.interieur.gov.dz

20. arabic.oxfam.org

21. www.wikipedia.org

22. المجتمع المدني ودور مؤسساته في حماية المواطن،www. Balagh .com

23.منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك): الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد–19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي –الآفاق والتحديات– www.Sesric.org

24. صندوق النقد الدولي، إدارة شؤون المالية العامة: صناديق كوفيد–19 لمواجهة كورونا. www.imf.org

25.شبكة المنظمات غير الحكومية، 2008. www.annd.org

26.www.hrw.org/ar/news/2020/03/19/33965

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

رابعا: القوانين والأوامر والمراسيم:

27. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م.

28. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ في: 16 كانون. ديسمبر 1966م

29. العهد الدولي الخص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤرخ في: 16 كانون. ديسمبر 1966م

30. اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية لنقابية وحماية حق التنظيم النقابي رقم: 87، 1948م

31. المرسوم الرئاسي 20–251 المؤرخ في 27 محرم 1442 هـ الموافق 15 سبتمبر 2020 يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء لمشروع تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، العدد54، السنة: 57،28 محرم 1442هـ/ 16 سبتمبر 2020م.

32. القانون رقم: 90–31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1411 هـ الموافق 04 ديسمبر 1990م، يحدد شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات، الجريدة الرسمية العدد 53.

33. القانون رقم 12–06 المؤرخ في 18 صفر 1433هت الموافق لـ: 12 يناير 2012م المتعلق بالجمعيات.

الجريدة الرسمية العدد: 02، السنة: 49، الأحد 21 صفر 1433هـ الموافق لـ: 15 يناير 2012م.

34. المرسوم التنفيذي رقم 20–69 المؤرخ في 26 رجب 1441هـ الموافق 21 مارس 2020م الذي يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروي كورونا كوفيد–19 ومكافحته، الجريدة الرسمية، السنة 57، العدد: 15.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:1484–1528 تاريخ النشر:27–06–2021

35. المرسوم رقم 20–70 المؤرخ في 29 رجب 1441 هـ الموافق 24 مارس 2020م يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد–19) ومكافحته، الجريدة الرسمية، السنة: 57، العدد: 16.

36. المرسوم الرئاسي رقم 21–123 المؤرخ في 29 شعبان 1442 هـ الموافق لـ: 12 أبريل 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية، السنة: 58، العدد 29 الأحد 6 رمضان 1442هـ الموافق لـ: 18 أبريل 2021م.